

كواليس الصراع على رئاسة وزراء العراق



دخلت القوى السياسية والكتل الحزبية المعنية بتكليف رئيس الوزراء اجتماعات وصراعات مغلقة منذ أيام، آخرها كان اجتماع يوم أمس في العاصمة العراقية بغداد وضم الاجتماع قادة وزعماء كتل وقوى سياسية شيعية، للخروج باتفاق موحد حول أزمة تكليف عدنان الزرقي بتشكيل الحكومة أو إيجاد بديل مقنع لهذه الكتل أو على الأقل إرضاء للمحور الإيراني الذي يعول كثيرا على منصب رئيس الوزراء في العراق.

ويأتي هذا الاجتماع بعد يومين فقط من اجتماعين موسعين ضموا عددا من قادة الكتل السياسية الراضية لخطوة رئيس الجمهورية برهم صالح لتكليف الزرقي برئاسة الوزراء بعد انسحاب سلفه محمد توفيق علاوي وفشله في تشكيل الحكومة، وتوصف هذه الكتل عادة بأنها مقربة أو مدعومة من إيران، وأبرزها تحالف الفتح بزعماء هادي العامري، ويمثل هذا التحالف الجناح السياسي لميليشيا الحشد الشعبي، وأيضا ائتلاف دولة القانون بزعماء رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، المقرب من إيران، فضلا عن كتل أخرى منضوية في تحالف البناء وفصائل مسلحة مرتبطة بإيران ارتباطا عقائديا وثيقا أو تخدم المشروع الإيراني في العراق.

وفي هذا السياق، عقد اجتماعان في منزل زعيم تيار الحكمة الوطني عمار الحكيم. وضم الاجتماع الأول معظم مكونات البيت الشيعي باستثناء تحالف سائرون المدعوم من مقتدى الصدر. أما الاجتماع الثاني الذي عقد بعده بيوم واحد فقط فقد ضم الذين حضروا في الاجتماع الأول إضافة إلى تحالف سائرون.

وقالت مصادر حضرت الاجتماع الأول إن المجتمعين أكدوا أنهم سيبلغون رئيس الجمهورية صالح بقرار رفضهم تكليف الزرقي وضرورة احترام الدستور وتطبيقه فيما يخص الكتلة الأكبر والأكثر عددا في مجلس النواب.

وفي الاجتماع الثالث الذي بدأ يوم أمس وسربت مصادر كمعلومات عن ما دار فيه، اتفق قادة ورؤساء الكتل المجتمعة على ترشيح بديل عن المكلف الزرقي بشخصية أكاديمية وهو رئيس جامعة، دون ذكر لتفاصيل أكثر.

ووسط هذه الأزمات التي تتصاعد وهذه الكتل الراضية لترشيح الزرقي والتي تعتبره خارجا عن عصا طاعة الموالين لطهران، قالت مصادر إن ما يقارب 170 نائبا يرفضون الزرقي معتبرين أن تكليفه مخالفة للسياسات الدستورية والقانونية.

ويعتبر المقربون من الزرقي أن لديه العدد الكافي من الأصوات والتفاهات مع الكتل في البرلمان العراقي وأهمها القوى السنية والكردية ومستقلين من الكتل الشيعية، وعناصر من جناح تحالف البناء الذي يضم تحالف الفتح المدعوم من إيران والرافض بشكل قاطع تكليف الزرقي. لعدة أسباب معلنة منها طريقة تكليفه، وأيضا لثلاثتهم من رئيس الجمهورية ورد ترشيحه للزرقي.

ويرى معارضون أن استخدام ورقة الزرفي المدعوم أميركيا وحامل الجنسية الأميركية وسيشكل خطرا على مستقبل محور القريبيين من إيران ومنها الحشد الشعبي ومحور المقاومة الذي قال عنه الزرفي في تصريحات سابقة إنه لا داعي لوجود فصائل مسلحة خارج نطاق الدولة، وهذا الأمر أزعج الكثيرين ومنهم تحالف الفتح.

هذه الاجتماعات الثلاثة التي جرت خلال ثلاثة أيام استبعدت دعما صديريا للزرفي وهو موقف قد يعقد المشهد أكثر. ووفق عدة مصادر سياسية فإن النقاشات تجمع على ضرورة تحصيل إجماع للقوى الشيعية على بديل للزرفي حتى لا تقع نفس الأخطاء. وحال أصر أركان البيت الشيعي على تصفية حساباتهم الداخلية، مكررين نفس السيناريو لمحمد توفيق علاوي، فإن التوجه يقضي باللجوء إلى الأغلبية أي النزول عند رأي تحالف البناء والمضي بمرشحه شرط موافقة الصدر وتأمين دعمه لهذه الشخصية الأكاديمية التي تتولى حاليا رئاسة جامعة

من جانبه قال الخبير الاستراتيجي أحمد الشريفي للعربية.نت إن الخلاف لا يزال قائما والاجتماعات لم تأتي بنتائج جديدة وآخرها اجتماع يوم أمس، حيث جرى طرح وتداول أسماء جديدة ولم يتم الاتفاق عليها، وهو ما يجعل فرصة المكلف الزرفي بالمضي نحو تشكيل الوزارة ممكنا وأكثر قوة.

وأضاف أن رئيس الجمهورية وضع الكتل الشيعية في زاوية حرجة مرسلا لهم رسالة مفادها "إذا أردتم البديل فاخاروا البديل بينكم وهو يدرك أنه لا يوجد أي اتفاق فيما بينهم على البديل".

من جانبه، قال النائب السابق جوزيف صليوه إن القوى الشيعية التي تتبنى الطائفية لا تزال بنفس التفكير وبنفس العقلية ولم تتعظ من كل ما جرى في العراق منذ سقوط نظام صدام حسين والى يومنا هذا من المآسي والويلات التي جلبتها الطائفية للعراق ولم تفهم الكتل السياسية رسالة الشعب ذي الأغلبية والمنتفض في الشوارع العراقية منذ شهور والذي جعل الامور تتجه الى رفض تسمية السيد رئيس الوزراء المكلف عدنان الزرفي من قبل رئيس الجمهورية هو أطماع هذه الكتل وعقلية الأكثرية الطائفية.

وذكر أن هذه الكتل ما زالت متمسكة بأن أي رئيس وزراء يجب أن يتولى بموافقتها باعتبارها الكتل الأكبر في البرلمان.

وقال إن هذه الكتل تناست ان الانتخابات لم تكن نزيهة والقاصي والداني علم بحرق الصناديق وسرقة الأصوات وشراء الذمم واستخدام السلاح للترغيب والترهيب.

وإلى ذلك، قال مصدر سياسي للعربية.نت رفض الكشف عن اسمه إنه ما زالت هناك ممانعة شيعية للمكلف الزرفي ماعدا سائرون والنصر وقسم من المستقلين.

ورجح أنه مع الوقت ستقبل الكتل الشيعية مع ضمانات بعدم التحرش بالحشد الشعبي وعدم فتح ملفات فساد القيادات العليا على مدى 17 عاما وأهمها عقود تجهيز الأسلحة وكذلك سقوط المدن بيد داعش إضافة إلى الهدر الكبير في ميزانيات البلد وسرقة أمواله.

من جانبه، قال المحلل الاستراتيجي والخبير القانوني أمير الدعيمي إن اجتماع القوى الشيعية جاء في محاولة للملمة شتات البيت الشيعي المتصدع ومحاولة للخروج من أزمة قد تعصف بالقوى الشيعية خصوصا بعد أن أخذ رئيس الجمهورية زمام المبادرة واختار الزرفي